تحرك عاجل

الحقيقة والعدالة للناشط المختفي

في 19 سبتمبر/أيلول 2020، اختطف عدد من المسلحين سجاد العراقي، وهو ناشط ومتظاهر بارز شارك في الحركة الاحتجاجية المعروفة باسم تظاهرات تشرين عام 2019، وذلك بينما كان يستقل سيارة مع بعض أصدقائه في مدينة الناصرية بمحافظة ذي القار في العراق. وبالرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على اختطافه، فما زال مكان وجوده في طي المجهول، بينما تلقت أسرته تهديدات خلال سعيها إلى إظهار الحقيقة ونيل العدالة. وفي 22 مارس/آذار 2023، أصدرت محكمة جنايات ذي قار حكمًا غيابيًا بالإعدام على شخصين أُدينا باختطاف سجاد العراقي، ولكن لم يُقبض عليهما. ويتعيَّن على السلطات العراقية أن تُفصح عن مصير سجاد العراقي ومكان وجوده، وأن تضمن حماية أسرته من الأعمال الانتقامية، وأن تحاسب كل من تثبت مسؤوليته عن اختطافه في محاكمات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الوزراء محمد شياع السوداني

البريد الإلكتروني: humanrights.advisor@pmo.gov.iq

تويتر: @mohamedshia

معالي السيد رئيس الوزراء،

تحية طيبة وبعد...

*أكتبُ إليكم للتعبير عن القلق الشديد من أن مكان الناشط **سجاد العراقي** لا يزال مجهولًا بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على اختفائه قسريًا، وكذلك من أن خاطفيه ما زالوا طُلقاء لم يُقبض عليهم ولم يُحاسبوا.*

ففي 19 سبتمبر/أيلول 2020، اختطف عدد من المسلحين سجاد العراقي (من سيارة كان يستقلها مع بعض أصدقائه في الناصرية بمحافظة ذي قار)، وذلك بسبب دوره في المظاهرات المناهضة للحكومة التي عمَّت البلاد،

والمعروفة باسم تظاهرات تشرين، والتي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2019. ويُذكر أن سجاد العراقي ناشط بارز شارك في أنشطة المجتمع المدني لسنوات، بما في ذلك توثيق وقائع الفساد. وقد وصفه أحد أصدقائه بأنه كان "المتحدث عن تظاهرات تشرين منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019".

كما يساورني القلق الشديد من أن أفراد أسرة سجاد العراقي تعرَّضوا لتهديدات عديدة من أشخاص يُعتقد أنهم على صلة بخاطفيه وكذلك بفصائل الحشد الشعبي، وهي شبكة واسعة من الميليشيات التي تُعتبر قانونيًا جزءًا من القوات المسلحة العراقية. وقد قام أولئك الأشخاص عدة مرات بالضغط على أسرة سجاد العراقي لحملها على إسقاط قضيتها ضد مختطفي سجاد العراقي، بما في ذلك من خلال الحضور إلى منزل الأسرة أربع مرات على الأقل.

وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أصدرت محكمة استئناف ذي قار مذكرتي توقيف بحق شخصين فيما يتصل باختطاف سجاد العراقي، ولكن لم يُقبض على أي من المُشتبه فيهما. وفي 22 مارس/آذار 2023، حكمت محكمة جنايات ذي قار غيابيًا على هذين الشخصين بالإعدام بتهمة اختطاف سجاد العراقي، ولكن لم يُقبض على أي منهما حتى الآن.

وقد قال أحد أفراد عائلة سجاد العراقي لمنظمة العفو الدولية إنه التقى مع معاليكم قبل تسعة أشهر، وإن معاليكم وعدتم بمتابعة قضية سجاد العراقي خلال ذلك اللقاء. ولكن لا يزال مكان سجاد العراقي مجهولًا حتى الآن، ولم يتم القبض على أي أشخاص بخصوص قضيته. وقد قال أحد أقارب سجاد العراقي لمنظمة العفو الدولية: "أي اهتمام لقضية سجاد ماكو [أي: لا يوجد أي اهتمام لقضية سجاد] ومجرد وعود كاذبة وتطمينات. مجرد حبر على ورق".

وبناءً على ما سبق، نهيبُ بسيادتكم أن تأمروا بصورة عاجلة بإجراء تحقيقات لكشف مصير سجاد العراقي ومكان وجوده، وأن تكفلوا حماية أفراد أسرته من التهديدات والأعمال الانتقامية. كما نهيب بالسلطات أن تأمر بإعادة محاكمة المتهمين حضوريًا على نحو يحترم المعايير الدولية دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

خلال المظاهرات الجماهيرية المناهضة للحكومة، التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، والمعروفة باسم تظاهرات تشرين، لجأت قوات الأمن، بما في ذلك أفراد من فصائل الحشد الشعبي، وهي شبكة واسعة من الميليشيات التي تُعتبر قانونيًا جزءًا من القوات المسلحة العراقية، إلى استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، وشنَّت حملة مروعة من عمليات القتل خارج نطاق القضاء والإخفاء القسري.

ولم يُلاحق قضائيًا سوى عدد ضئيل من أفراد قوات الأمن أو الميليشيات التابعة لها بسبب دورهم في ممارسة العنف ضد المتظاهرين والنشطاء. ففي تقرير صدر في يونيو/حزيران 2022، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إلا من تحديد حالات إدانة أربعة "عناصر مسلحة مجهولة الهوية" منذ مايو/أيار 2021، وستة من أفراد قوات الأمن لضلوعهم في عمليات إطلاق نار مستهدف وأعمال قتل واختطاف. وأضاف التقرير قائلًا: "لم تتمكن البعثة / مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من تحديد أي قضايا أخرى تجاوزت مرحلة التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير".

ومنذ 2019، شكلت الحكومات العراقية المتعاقبة العديد من اللجان للتحقيق في الانتهاكات المُرتكبة في سياق الاحتجاجات على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، لكن هذه اللجان تقاعست عن إظهار الحقيقة أو إقرار العدالة.

وكانت أبرز تلك اللجان "لجنة تقصي الحقائق"، التي أنشئت بموجب الأمر الديواني رقم 293 الصادر عن رئيس الوزراء آنذاك مصطفى الكاظمي في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020 بهدف جمع الأدلة، ونشر تقرير شامل، وتحديد المسؤولين عن الجرائم المرتكبة. وبموجب هذا الأمر، يحق للجنة إحالة القضايا للقضاء. لكن غابت الشفافية عمّا إذا كان هذا الأمر قد نُفّذ فعليًا.

وفي رسالة من مكتب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى منظمة العفو الدولية، مؤرخة في 2 إبريل/نيسان 2023، قال المكتب: "وجَّه السيد رئيس مجلس الوزراء في تشرين الثاني [نوفمبر] 2022 بتفعيل عمل اللجنة [لجنة تقصي الحقائق] والتواصل مع ممثلين عن المتظاهرين". وحدد مكتب رئيس الوزراء تدابير اتخذتها لجنة تقصي الحقائق، بما في ذلك "تدقيق أكثر من 215 قضية حصلت عليها من محكمة التحقيق المركزية في الرصافة والاطلاع على أكثر من 5,375 وثيقة رسمية تتضمن تقارير طبية واستمارات تشريح المجني عليهم وتقارير خبراء الأدلة الجنائية، وما زالت اللجنة مستمرة في تدقيق الوثائق والمستندات الواردة إليها من محاكم الاستئناف". كما أكد مكتب رئيس الوزراء أنه تم دفع تعويضات لذوي القتلى، بلغت عشرة ملايين دينار عن كل ضحية.

ولكن التعويضات ليست بديلًا عن إثبات الحقيقة أو تقديم الجناة إلى العدالة، وبعد حوالي ثلاث سنوات من تشكيل

لجنة تقصي الحقائق، لم تنشر اللجنة بعد أي نتائج.

وفي الوقت الراهن، لا يُعتبر الإخفاء القسري جريمة بموجب القانون العراقي، وبالتالي لا يمكن المقاضاة عليه كجريمة قائمة بذاتها. وفي 6 أغسطس/آب 2023، أصدر مجلس الوزراء العراقي مشروع "قانون المفقودين"، وأرسله إلى البرلمان. والهدف المعلن من المشروع هو مساعدة أقارب المخفيين قسرًا على معرفة مصير أحبائهم وتمكينهم من الحصول على تعويضات، بما في ذلك عن طريق إنشاء لجنة وطنية للمفقودين. ومع ذلك، لا يجرِّم مشروع القانون هذا الإخفاء القسري أو يحدد العقوبات المفروضة على الجناة. ولما كان العراق دولة طرفًا في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإنه يقع عليه التزام بتجريم عمليات الإخفاء القسري، والتحقيق فيها، وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة، وضمان تقديم تعويضات للضحايا.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية
ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الام.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 26 ديسمبر/كانون الأول 2023
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم في حال رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: سجاد العراقي (صيغ المذكر).